بسم الله الرّحمن الرحيم

صوت البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

عدد خاص

August 1995. Issue No. 151
العدد ١٥١، أغسطس ١٩٩٥م، ربيع الأول ١٤١٦ هـ

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

الذكرى العشرون للقرار الأميري المشؤوم

في السادس والعشرين من اغسطس ١٩٧٥ اصدر امير البحرين، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، قراره المشؤوم بتعليق العمل ببعض مواد دستور البلاد وحل المجلس الوطني، وحكم البلاد منذ ذلك اليوم بالقرارات الاميرية. وناقض الامير نفسه بذلك القرار لانه كان قد وقع شخصيا على الدستور الذي يلزمه باحترام ارادة الشعب. فاذا كان للامير الحق، حسب الدستور، في حل المجلس الوطني، فانه مطالب، حسب الدستور نفسه، باجراء انتخابات جديدة في غضون شهرين بعد قرار الحل، والا اصبح للمجلس المنحل الحق في العودة لممارسة مهماته بشكل دستوري. ولكنه لم يلتزم بذلك واصر على ابقاء الممارسة الديمقراطية المحدودة مغيبة طوال العقدين الماضيين معتقدا ان ذلك سوف يوفر للعائلة الحاكمة المجال للتصرف بدون محاسبة. وبالفعل فقد تصرف آل خليفة في هذه الفترة بما تمليه مصالحهم، ولم يراعوا للشعب حرمة، ولم يلتزموا بالعهود والمواثيق الدولية بخصوص العلاقات التي يفترض ان تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين. ودخلت البلاد منذ ذلك الوقت في دوامة من التوتر السياسي لم تتراجع حدتها يوما، واصبح لدولة البحرين ملف اسود في مجال حقوق الانسان لا يماثله ملف آخر في المنطقة. وعلى مدى العقدين الماضيين شاهد العالم ما يعانيه شعب البحرين من مآس وظلم على ايدي النظام الذي رفض التقيد باية قيود اخلاقية او انسانية. وبقي الشعب صامدا خلال الفترة، وربما تغيرت الوجوه المعارضة او الشعارات المطروحة بين حين وآخر، او لربما تراجعت جهة ايديولوجية معينة وتقدمت اخرى، ولكن القاسم المشترك كان طوال الوقت المطالبة بعودة دستور البلاد. وربما اقتنع البعض في مراحل معينة بضرورة المطالبة باسقاط النظام، او ربما تعددت الشعارات والجهات، ولكن جوهر المشكلة بقي يحرك مشاعر المواطنين ويدفعهم للتوجه نحوالتغيير. ونشطت كل فئات المعارضة داخل البلاد وخارجها، فاصدرت البيانات والمنشورات والكتب وحضرت المؤتمرات الحقوقية والسياسية واطلقت التصريحات. وكلما بدا ان هناك تراجعا لهذ الفئة تحركت الاخرى، وما ان يبدو ان هناك ترددا لدى مجموعة حتى تتحرك المجموعات الاخرى لاعادة طرح المشروع التغييري، وهكذا استمر الوضع في حركة مستمرة. المشكلة التي واجهت المعارضة البحرينية انها اصبحت تواجه نظاما تدعمه جهتان: الاولى مجلس التعاون متمثلا اساسا في المملكة العربية السعودية، والثانية الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا. واعتبرت هاتان المجموعتان نفسيهما مسؤولتين عن الدفاع المستميت عن نظام القمع الخليفي بدون تردد.

فمنذ ان اصدر امير البحرين قراره بحل المجلس قبل عشرين عاما كانت اصابع الاتهام موجهة الى السعودية بانها وراء ذلك القرار، حيث قامت حكومة الكويت بعد ذلك بعام واحد فقط بحل مجلسها بضغط سعودي. وتشعر الرياض بان وجود مجالس منتخبة وشيء من الممارسة الديمقراطية المحدودة في بلدان مجاورة مثل الكويت والبحرين يمثل تحديا لنظام حكمها الذي يرفض اية مشاركة شعبية، ويصر على استمرار نمط الحكم القبلي وسيطرة العائلة الحاكمة على كل شيء في البلاد. وبسبب مشاكل آل خليفة مع قطر واطماع افرادها المستمرة في الاستحواذ على المال العام ورغبتهم في المزيد من المدخولات، فقد اقدمت العائلة الحاكمة في البحرين على حل المجلس بدون اي مبرر. ففي بلد يحكمه الدستور، لم يكن هناك اي مبرر لطرح مشروع قانون امن الدولة السيء الصيت الذي يعتبر محاولة لاعادة الامور الى العصورالمظلمة التي لا يعترف للانسان فيها بحقوق . واعتبرت تلك الخطوة استفزازا واضحا للشعب والمجلس ومقدمة لعهد اسود حافل بالقمع والقهر وامتهان حقوق الانسان. وما يزال الموقف السعودي على ما هو عليه من حيث رفض السماح باي دور للشعب في المجال السياسي ومناقشة الوضع الاداري في البلاد. وتنشد انظار العالم الى هذه البلاد الغنية بالنفط لمشاهدة ما يمكن ان تتمخض عنه جهود المعارضة في محاولاتها الرامية الى احداث تغيير في الهيكل السياسي. وسوف يبقى النظام الخليجي خاضعا بشكل او آخر الى الهيمنة السعودية حتى يحدث التغيير المتوقع في السعودية في الفترة القادمة.

وفي هذا الصدد فان هناك جانبين للتاثير السعودي على البحرين اولهما في جانب التمثيل السياسي. وكما سبق، فالسعودية مستعدة لدعم حكومة البحرين في

● برغم رفض الحكومة الانصياع لمطالب الشعب والمتمثلة اساسا في عودة العمل بالدستور، فان المشرفين على العريضة الشعبية التي وقعها حوالي ٢٥ الف مواطن ما يزالون يسعون لمقابلة الامير، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، لمناقشة الوضع في البلاد وتقديم العريضة. ولم يتمكن هؤلاء حتى الآن من الحصول على موعد ولكن جهودهم مستمرة لاعتقادهم انه ليس هناك مخرج من الازمة الحالية ما لم يكن الحوار سيد الموقف، وقد رفضت الحكومة حتى الآن اجراء اي حوار مع المعارضة، وفضلت التعامل مع الازمة من منطلق امني وسلمت مقاليد الامور الى ايان هندرسون للتصرف مع المواطنين كما يشاء. ويقول المطلعون على الامور ان الذكرى العشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني مناسبة جيدة للامير للتراجع عن قراره بعد استلام العريضة من القائمين عليها. اما اذا لم يحصل ذلك، فسوف تستمر الازمة بدون حل.

● الازمة الاقتصادية تلقي بظلالها على مجمل الوضع في البحرين، فيما تسعى الحكومة لاقناع المستثمرين الاجانب بهدوء الوضع في البلاد من خلال الاعلانات الكبيرة في المجلات المتخصصة مثل «الايكونوميست» وغيرها، هذا بالاضافة الى المؤتمرات الاقتصادية والندوات والترويج السياسي. ولكن حقيقة الامر ان المصرفيين اصبحوا يشككون في امكان الاستمرار في البحرين في ضوء الازمة المستمرة المرشحة للتصاعد. ويدرك هؤلاء ان الخيار الامني لا يكفي لاعادة الوضع الى حالة من الاستقرار . وما لم تتم مناقشة المشاكل الاساسية وفي مقدمتها المطالب الشعبية المشروعة، فان استعمال العنف لن يؤدي الى الاستقرار. ويبدى العديد من هؤلاء مخاوفهم من استمرار المواجهات والتظاهرات، اذ انه بالرغم من مرور ثمانية شهور على بداية الازمة فانها ما تزال مستمرة، وليس هناك مؤشرات لنهاية سريعة لها. وهناك ثلاثة مصارف على الاقل تحزم حقائبها للرحيل من البحرين بعد ان فقدت الثقة في قدرة

وتستعد دبي لاستقبال العديد من البنوك ووحدات الاوفشور.

● استقبل قرار محكمة الجنايات باعدام المواطن عيسى احمد قمبر، ٢٦ عاما، بدون وجود أدلة كافية لادانته، بالغضب الشعبي الشديد والانزعاج في الاوساط السياسية والحقوقية في الخارج. وكتبت رسائل عديدة الى المسؤولين في البحرين تطالبهم بعدم تنفيذ حكم الاعدام لان المحاكمة غير عادلة ولا تتوفر فيها الضمانات القانونية المطلوبة لتحقيق العدالة في الحكم. كما ان الحكم بسجن ولدين في الرابعة عشرة من عمرهما، هما محمد علي محمد علي العكري والسيد حسين العلوي، بالسجن عشرة اعوام، استقبل بمزيد من الغضب الشعبي واحتجاج المنظمات الحقوقية، اذ تمثل هذه المحاكم الصورية تحديا واضحا للمشاعر وانتهاكا لحقوق الانسان بصورة فاضحة. وكذلك الامر بالنسبة للتعذيب الذي يتصاعد باستمرار خصوصا بعد استشهاد الشاب سعيد الاسكافي تحت التعذيب في ١٩٩٥/٧/٨.

● بالرغم من اعلان الحكومة عن الافراج عن ١٥٠ شخصا ، فان الادلة المتوفرة لا تؤكد حصول افراجات على مستوى واسع، ولربما افرج عن بعض الافراد الذين لا يتجاوز عددهم الـ ١٥ شخصا، بينما بقي الآلاف مرتهنين في القيود. وهناك تقارير حقوقية دولية تحت الاعداد حول موضوع الاعتقالات والتعذيب.

● تزامن انعقاد اجتماع وزراء خارجية دول اعلان دمشق في ٨ و ٩ يولية الماضي في المنامة مع التوتر الذي ساد البلاد على اثر استشهاد سعيد الاسكافي تحت التعذيب. وذكر صحافيون حضروا الاجتماع ان الحديث الذي كان يسود اروقة الاجتماع هو عن الوضع الداخلي في البحرين خصوصا وان تفجيرات اسطوانات الغاز لم تتوقف على مدى ثلاثة ايام، وكانت اصواتها تدوي في البلاد، الامرالذي ازعج الحكومة ودفعها

يوليو: المواجهات والمحاكمات والتعذيب حتى الموت

استمرت الحكومة خلال شهر يوليو في سياساتها القمعية، فيما واصل المواطنون نشاطهم السياسي في اطر الانتفاضة من اجل تطبيق الدستور. وتشير تطورات الامور الى ان التوتر لم يعد مقتصرا على مناطق دون اخرى او فئة شعبية دون غيرها، بل ان البحرين كلها اصبحت تعيش حالة الترقب فيما تكرست مشاعر الكراهية للنظام وسياساته بعد ان اولغ في سفك الدماء وانتهاج سياسة التعذيب غير المحدود. واصبح التململ يسود كل الاوساط خصوصا وان آل خليفة رفضوا حتى الآن الدخول في حوار مباشر مع المعارضة، ولم يعد هناك مجال للشك في ضرورة الاصرار على المطالب لان الاوضاع في البلاد اصبحت بدرجة من السوء لا تسمح بالقبول بعودة الامور الى ما كانت عليه قبل الانتفاضة. وهنا يمكن تسجيل التطورات التالي:

١ـ استمرت المسيرات والمظاهرات الشعبية في اغلب مناطق البحرين، وان كانت كثافتها قد خفت قليلا مقارنة بما كانت عليه في الشهور السابقة. وقد استمرت المواكب الدينية التي اعتاد المواطنون تنظيمها في مثل هذه الايام من كل عام، وكانت كبيرة ومتواصلة. كما رفعت خلالها الشعارات السياسية المعتادة التي تطلب بعودة الدستور واطلاق سراح السجناء والسماح للمبعدين بالعودة الى البلاد. وشعرت الحكومة ان سياساتها القمعية السابقة لم تنفع في ردع المواطنين بل زادتهم اصرارا على الاستمرار، فانتهجت سياسة عدم التدخل المباشر والاكتفاء بحشد القوات وشرطة الشغب في المناطق التي يتوقع خروج المواكب فيها وعدم محاولة منع خروج المسيرات. ومع ان هذه السياسة ادت الى زيادة اعداد المشاركين في هذه المسيرات، فانها في الوقت نفسه منعت تحولها الى حدث اعلامي، فطالما لم يحدث اعتداء من الجانب الحكومي، فقد مرت المسيرات بسلام في اغلب الاحيان. وادركت الحكومة والعالم انه عندما يسمح للشعب بالخروج في المظاهرات بدون تحرش فان المصادمات لن تحدث، وان العنف سوف ينتهي ، الامر الذي يؤكد سلمية الشعب في مطالبه وعدم رغبته في انتهاج اساليب العنف. واذا كان قد حدث في الماضي بعض مظاهر العنف المحدودة كحرق الاطارات وتفجير اسطوانات الغاز، فانما كان ذلك لردع قوات الشغب العنيفة من الاعتداء على القرى. وقد شهدت القرى والمدن خروج هذه المسيرات طوال الشهر تقريبا، ولم تسجل مصادمات مباشرة مع قوات الشغب الا في ١٠ يوليو (سيأتي تفصيل ذلك لاحقا). ولكن جهاز الامن لم يمتنع عن الاستفزاز بشكل كامل. فقد استمرت الاعتقالات بدون توقف في مناطق كثيرة واستدعي المئات من المواطنين خلال الشهر الى مراكز التعذيب، واعتقل الكثير منهم وهدد الباقون بانهم سوف يعتقلون فيما لو خرجت مسيرات في مناطقهم.

٢ ـ في محاولة من الحكومة لردع المواطنين عن المسيرات ووقف الانتفاضة، قامت باجراء محاكمات صورية ضد مجموعات من الشباب. وكان اكثرها همجية الحكم باعدام الشاب عيسى احمد قمبر، ٢٦ عاما، في خطوة تنطوي على مخاطر كبيرة، وقد حولت محكمة امن الدولة قضية المجموعة الى محكمة الجنايات التي اصدرت حكمها باعدام الشاب وسجن بقية افراد المجموعة لمدد تتراوح بين السجن مدى الحياة والسجن لعشرة وخمسة اعوام. واعتبرالحكم تصعيدا في المواجهة بين الحكومة والشعب، ولا يعكس تطبيقا لاي معنى من معاني العدالة. وقد اتهمت المجموعة بقتل احد افراد الشرطة، ولكن لم يكن هناك ادلة على ذلك، ولم تستمر المحاكمة طويلا، كما لم يسمح للمحامين بوقت كافي للاطلاع على اوراق القضية ولم يكن لديهم الوقت الكافي لاعداد الدفاع. وصدرت احكام على مجموعة اخرى قبل ذلك بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات. وصدر اخيرا الحكم بسجن طفلين هما محمد علي محمد علي العكري والسيد حسين العلوي، وكلاهما يبلغ من العمر ١٤ عاما لمدة عشرة اعوام بتهمة المشاركة في المسيرات الشعبية المطالبة بعودة الدستور. وقد هزت هذه القضية الضميرالبحريني والعالمي لانها عكست بربرية نظام آل خليفة وقسوتهم في التعامل مع شعب البحرين. ولا يتوقع ان يسكت المواطنون على مثل هذه الاحكام الصورية التي لا تمت الى العدالة بصلة.

٣ ـ استمرت ممارسة التعذيب للمواطنين من قبل جهاز الامن. وصدرت انباء كثيرة عن ممارسات غير شريفة وغير انسانية بحق السجناء الذين ما تزال اعدادهم في تصاعد. وقد بلغت شراسة التعذيب مستوى غير مقبول نجم عنه استشهاد سعيد عبد الرسول الاسكافي، البالغ من العمر ١٥ عاما. وقد سلمت جثته المشوهة الى اهله في ٨ يوليو ١٩٩٥، وقد تشوهت تماما وامتلأت باثار التعذيب الرهيب، وكانت اللسعات الكهربائية واضحة عليها، وكذلك آثار الضرب المبرح والتعليق من الـ . ين والرجلين. واستقبل الشعب خبراستشهاد الشاب سعيد الاسكافي تحت التعذيب بمزيد من الغضب، فاسرع المواطنون الى تشييعه في موكب هائل ولم تستطع قوات الشغب التي منعت التشييع في البداية منع حدوثه. وكان موكب التشييع تظاهرة عملاقة اكدت للحكومة تصميم الشعب على الاستمرار في المطالبة بالحقوق المشروعة. وفي اليوم الثالث بعد استشهاد الاسكافي، ذهب المواطنون باعدادهم الغفيرة لقراءة الفاتحة على قبره فاعتدت عليهم قوات الشغب بالرصاص والغازات المسيلة للدموع، الامرالذي ادى الى اصابة اكثر من خمسين مواطنا، واصبح ذلك اليوم احد الايام المشهودة في تاريخ الانتفاضة الشعبة، التي خلدتها الدماء المسفوكة.

٤ـ في هذه الاثناء كانت الحكومة تأمل في ان يؤدي التشكيل الوزاري الجديد الى اعطاء الانطباع بانها مقبلة على اجراء تغييرات سياسية حقيقية ولكنها فشلت في ذلك. ولم يستقبل التغييرالحكومي باهتمام شعبي لانه كرس الوزراء الخليفيين في مراكزهم، وانتقم من الوزراء الآخرين. ولم يرض هذا التغيير احدا لانه كان هامشيا وعبر عن استمرارتجاهل الحكومة للمطالب الشعبية واصرارها على سياسة القمع لمنع تحقق ذلك. وامتلأت صفحات الصحف الرسمية بالكلام عن جدية الحكومة لتوفير فرص عمل للمواطنين في محاولة فاشلة للايحاء بان المشكلة في البحرين اقتصادية بحتة. واشير باستمرار الى تقلص دعم الدول الخليجية الاخرى لآل خليفة ماديا في محاولة للايحاء بان ذلك التقلص مسؤول عن الازمة السياسية في البحرين. ولم يخل تصريح رسمي من النقد المبطن للحلفاء الخليجيين لعدم اسراعهم لتقديم الاموال للعائلة الحاكمة. وتسعى الحكومة منذ البداية الى التأكيد بان البطالة هي السبب الاساسي للانتفاضة، فيما يرى المواطنون ان الازمة الحقيقية تكمن في العقلية الخليفية السائدة الرافضة لاي تغيير سياسي معقول. فالسجون مليئة بالمعتقلين منذ ان حل المجلس الوطني في ١٩٧٥ والمبعدون عن البلاد يمثلون قضية حقيقية حيث تبلغ اعدادهم المئات، ويمثل سفر التنقل بحرية مشكلة اخرى. واستمرار تغييب الدستوراكبر المشاكل. صحيح ان مشكلة البطالة وتراجع الاقتصاد يمثلان ازمة خطيرة، الا ان رسالة الانتفاضة الشعبية واضحة ولا لبس فيها، وهي انه ما لم يتم العمل بدستورالبلاد والغاء قانون امن الدولة السيء الصيت، فان الازمة مستمرة.

٥ ـ استمر التعاطف الدولي مع قضية شعب البحرين، واصدرت شخصيات وجهات سياسية عديدة بيانات تأييد للحركة الشعبية وادانة للقمع الحكومي، واصدرت منظمة العفوالدولية بيانات عديدة حول المحاكمات الجائرة واستشهاد سعيد الاسكافي واستمراراعتقال العلامة الشيخ عبد الامير الجمري. وبعثت شخصيات عديدة رسائل احتجاج الى العائلة الخليفية الحاكمة. فيما استمرت الاعتصامات والاحتجاجات في دول عديدة ضد آل خليفة. وهناك رأي عام اصبح يدرك ما يجري في البحرين، خصوصا وان المعارضة بشتى فصائلها لم تتوقف عن اصدار البيانات ورسائل الاحتجاج والتنديد بسياسات آل خليفة. هذا وقد اصدرت حركة احرار البحرين كراسا مصورا للانتفاضة احتوى على صورالشهداء واثار التعذيب على اجساد المواطنين وادوات القمع ومشاهد الانتفاضة والرموز الاساسية فيها. وقدكشف هذا الكراس للعالم ما يجري في البحرين من انتهاكات سيئة لحقوق الانسان. وبامكان الرغبين في الحصول على نسخة من هذا الكتاب المصور الكتابة الى الحركة على العنوان المذكور في هذه النشرة.

٦ـ بمناسبة الذكرى العشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني التي تصادف السادس والعشرين من هذا الشهر هناك مشاريع عديدة تبنتها المعارضة البحرينية في الداخل والخارج. فهناك عرائض احتجاجية يجري جمع التوقيعات عليها من قبل المواطنين البحرينيين في الخارج. وهناك عرائض ورسائل الاحتجاج من اصدقاء شعب البحرين. وهناك بعض الفعاليات الاخرى مثل المؤتمرات الصحفية والمسيرات والبيانات المشتركة للمعارضة. وتأمل المعارضة ان تكون هذه المناسبة فرصة لاقناع آل خليفة بان استمرار تغييب الدستور يكلفهم كثيرا على صعيد الموقع السياسي والسمعة في الخارج واستمرار الازمة في داخل البلاد. وهناك استعدادت شعبية لاحياء هذه الذكرى التي تمثل بداية عهد اسود في البحرين استمر عشرين عاما وتميز بالاعتقال والتعذيب والقتل والابعاد. هذا فيما تسعى الحكومة للتظاهر بعودة الحياة الطبيعية الى البلاد والتركيز على الخيار الامني كمخرج من الازمة. وليس لدى الحكومة شيء آخر تقدمه للشعب غير الموت والقتل، فيما فشلت في الحصول على الدعم الخليجي والاجنبي الذي يدعم سياساتها الارهابية التي عمت

مُستمرّون

ستظلّ في الشعب البواسل ... وكثيرة هي لا قلائل
ستظل تجذو الهانيين ... قوافل تتلو قوافل
كي تحمل الأمل الكبير ... مع الحياة الى الفسائل
وتوزّع الفرح الاغر ... على الطفولة والبلابل
الركب سار ليستمر ... ولن تعوّقه سلاسل
لن ينفع البارود صاحبه ... ولن تجدي القنابل
الشعب باق كالحقيقة ... حجبّها كالزيف زائل
إن أطبق الليل الكئيب ... عل الازقّة والمنازل
فالشمس ترقبنا وقد ... صفّت أشعتها جدائل
والفجر يقدمه ربيع ... يفرش الوادي شتائل
ليكلّل الشعب الموحد ... بالضياء وبالهلاهل

سبعون عاما من النضال ضد آل خليفة

عشرون عاما هي عمر الازمة السياسية في البحرين. وقبل ذلك كان النضال قائما من اجل انهاء الوجود البريطاني المباشر في الخليج بشكل عام وفي البحرين بشكل اخص، من اجل تحقيق قدر من صفات المجتمع المدني. ففي العشرينات كانت الحركة السياسية تبحث عن وضع يعطي للمواطنين مواقع سياسة في الادارة الجديدة التي اعقبت ادخال ما سمي بالاصلاحات السياسية عام ١٩٢٣، فكانت حادثة اضراب المدارس عام ١٩٢٨ واعقبتها ثورة الغواصين عام ١٩٣٠. كان هناك آنذاك مجالس ادارية محدودة منها المجلس العرفي ومجلس التجارة ومجلس المعارف، وكان اعضاؤها اغلبهم من غير البحرينيين من الهنود والانجليز. وفي الثلاثينات تجسدت اول حركة سياسية معارضة قدمت عريضة مشتركة وقع عليها المواطنون ورفعت الى الحاكم آنذاك، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، تطالب فيها بمجلس تشريعي منتخب واصلاح المحاكم. وكان رد فعل الحكومة شرسا تجسد في ابعاد عدد من الاشخاص الى الهند عقابا لهم.

وفي الاربعينات انشغل الناس باخبار الحرب العالمية الثانية في النصف الاول، ثم حدثت اضطرابات عديدة في النصف الثاني فيما كانت قضية فلسطين الهم الاول للمواطنين. وحدثت اضرابات عديدة كان لها معناها الخاص في اطار الصراع مع الاستعمار. فمثلا اضرب الشعب عن العمل ثلاثة ايام متواصلة لدى سماعه خبر مقتل غاندي عام ١٩٤٨، وانشئت لجان جمع التبرعات لصالح فلسطين في تلك الفترة.

في الخمسينات توسعت المعارضة وشهدت البحرين اكبر حركة شعبية في تاريخها المعاصر شارك فيها جميع ابناء الشعب فيما عدا مجموعة صغيرة في المحرق فضلت الوقوف مع آل خليفة. وتشكلت الهيئة التنفيذية العليا في ١٩٥٤ لتكون اول تنظيم شعبي علني يقود حركة الجماهير نحو عدد من المطالب. وكان على رأس تلك المطالب تشكيل مجلس تشريعي واعادة تشكيل المحاكم والسماح بتشكيل النقابات ووضع نظام عمالي جديد. كما كان من بين المطالب ترحيل المستشار البريطاني، تشارلز بليجريف. وكان هذا الرجل قد جاء الى البحرين في العام ١٩٢٦ كمستشار مالي للحكومة، الا انه اصبح الرجل الاول في البلاد، واحتل موقع رئيس الوزراء. وتصرف مع الشعب باسلوب الاضطهاد والقمع. وكانت المطالبة بترحيله مطلبا شعبيا اضطر البريطانيون لاقراره في النهاية وطرد بليجريف من البحرين نهائيا في ابريل ١٩٥٧، وذلك بعد ستة شهور على ضرب حركة الهيئة. وكانت القوات البريطانية قد نزلت الى الشوارع في نهاية اكتوبر العام السابق وقمعت الحركة الشعبية التي استهدفت المصالح البريطانية في ضوء العدوان الثلاثي على مصر. وبعد قمع الحركة اعتقل خمسة من زعمائها الثمانية وحكم بالسجن على كل من ابراهيم فخرو وابراهيم موسى. وابعد ثلاثة منهم وهم عبد الرحمن الباكر وعبد العزيزالشملان وعبد علي العليوات الى جزيرة سانت هيلانة وسط المحيط الاطلسي. ولم يفرج عنهم الا في يوليو ١٩٦١هـ بعد ان قررت محكمة بريطانية بطلان قرار نقلهم من سجن البحرين الى سجن جزيرة سانت هيلانة.

وفي الستينات حدثت انتفاضة مارس ١٩٦٥ التي استمرت ثلاثة شهور على اثر تسريح اكثر من الف موظف من شركة نفط البحرين (بابكو) وكانت تلك الانتفاضة قوية جدا حيث شارك فيها عمال شركة النفط وطلاب المدارس وقتل فيها عدد من المواطنين. وساد التوتر جميع مناطق البلاد فيما كان البريطانيون يتصدون للمظاهرات احيانا. وطرحت المعارضة التي كانت تحالفا بين اليساريين والقوميين والبعثيين مطالب عديدة من بينها انشاء مجلس تشريعي والسماح بتشكيل النقابات وتحسين ظروف العمل للمواطنين. وانتهت تلك الانتفاضة بانتهاء العام الدراسي ولكنها أسفرت عن اعتقالات واسعة وابعاد وهروب . وشهدت السنوات اللاحقة مزيدا من المواجهات وخصوصا في المدارس. كما شهدت بعض اعمال العنف التي كان من بينها تفجير سيارة تحمل ثلاثة من عناصر الاستخبارات البريطانية عام ١٩٦٨. وسجن على اثر تلك الحادثة عدد من المواطنين كان من بينهم مجيد مرهون الذي بقي في السجن ثلاثة وعشرين عاما ولم يطلق سراحه الا العام ١٩٩١. وتجدر الاشارة هنا الى ان ايان هندرسون استقدم الى البحرين في العام ١٩٦٦ وذلك في اثر الانتفاضة الشعبية وبدأ مشواره بالتحقيق مع المعتقلين، وبدأت مرحلة التعذيب الشرس للمواطنين على يديه.

وشهدت بداية السبعينات عددا من الاضرابات العمالية في بداياتها وذلك بعد انسحاب البريطانيين عام ١٩٧١. وبعد ذلك الانسحاب الذي اصبحت البحرين على ضوئه «دولة مستقلة» اصبحت عضوا بالامم المتحدة والجامعة العربية، شرعت الحكومة في الاعداد لاول انتخابات من نوعها لوضع دستور للبلاد. وجرت الانتخابات في ديسمبر ١٩٧٢ وانتخب فيها ٢٢ عضوا، وعينت الحكومة ثمانية اشخاص بالاضافة الى ١٤ وزيرا. واكمل وضع الدستور في صيف ١٩٧٣ ووقع الامير عليه شخصيا. وفي العام نفسه اجريت انتخابات المجلس الوطني وذلك في ديسمبر ١٩٧٣ حيث انتخب الشعب ٣٠ عضوا بالاضافة الى الوزراء. وبدأت اول تجربة برلمانية في البحرين بعد قرابة نصف قرن من النضال المستمر والتضحيات الكبيرة.

الا ان ذلك الوضع لم يستمر طويلا. ففيما كان المجلس كان مشغولا بمناقشة قضايا عديدة، اذا بالحكومة تطرح مشروعا سيئا في سبتمبر ١٩٧٤ حول أمن الدولة يعطي وزير الداخلة صلاحية اعتقال اي مواطن يشتبه في نشاطه السياسي وايداعه السجن لمدة تصل الى ثلاثة اعوام بدون تهمة او محاكمة، وهي قابلة للتجديد.. واتفق جميع اعضاء المجلس تقريبا على رفض ذلك المشروع في اجتماعات مكثفة طوال عام كامل، وعندما شعرت الحكومة ان مشروعها القمعي ليس له نصيب من النجاح، قدمت الحكومة التي يرأسها الشيخ خليفة بن سلمان آل خلية استقالتها في ٢٥ اغسطس ١٩٧٥ زاعمة ان المجلس يعوق برامجها. فقبل الامير الاستقالة، وفي اليوم التالي اصدر قراره المشؤوم بتعليق العمل باهم بنود الدستور وحل المجلس الوطني. تبع ذلك موجة من السخط الشعبي وشعور بالاحباط. ولكن ذلك القرار تزامن آنذاك مع مرحلة من النمو الاقتصادي بسبب الطفرة النفطية التي شهدتها اسواق النفط على اثر حرب ١٩٧٣، وأصبحت هناك حركة اقتصادية متميزة، فارتفعت اسعار الاراضي والعقار وازداد دخل المواطنين. وادى كل ذلك الى تراجع ردة الفعل الشعبية التي اقتصرت آنذاك على الفئات المثقفة.

وخلال العشرين عاما اللاحقة استمر التوتر يتصاعد شيئا فشيئا، فيما برزت ظاهرة نزوح العناصر السياسية الفاعلة شيئا فشيئا خصوصا بعد ان اتضحت ملامح القمع الذي يمارسه ايان هندرسون ضد المعتقلين السياسيين، الذى ازهق ارواح عدد من المعتقلين آنذاك. ومع نهاية السبعينات كان الوضع السياسي في البحرين يتسم بالتوتر غيرالمعلن الذي تغطي عليه ظاهرة التوسع المالي ومجيء عدد من المؤسسات المصرفية الدولية الى البحرين (وحدات الاوفشور). فمنذ بداية الحرب الاهلية في بيروت نزحت هذه المؤسسات منها فاحتضنتها البحرين التي كانت تبدو للخارج في حالة استقرار خصوصا وان سياسة هندرسون كانت تمارس القمع بشكل هادىء لا يثير اهتمام الآخرين. ومع حلول الثمانينات كانت الضربات التي وجهت الى الحركات اليسارية قوية الى حد جعلها تتضاءل شيئا فشيا، وبرزت الحركة الاسلامية في ظروف تصاعد الصحوة في العالم الاسلامي، وخرجت مسيرات عديدة في البحرين ادت الى مزيد من الاعتقالات والابعاد. وقد استشهد في النصف الاول من الثمانينات ستة اشخاص تحت التعذيب وهم جميل العلي وعبد الكريم الحبشي والشيخ جمال العصفور ومحمد حسن مدن ورضي مهدي ابراهيم والدكتوراسماعيل العلوي. فيما امتلأت الزنزانات بالمعتقلين وتصاعدت اعداد المبعدين الممنوعين من العودة الى البلاد. وشهدت مرحلة الثمانينات كثافة كبيرة من الاعتقالات التي لم تتوقف ابدا. ومارست محكمة امن الدولة مهمتها بأبشع صورة، حيث بقي بعض المعتقلين ستة اعوام بدون محاكمة، وصدرت احكام قاسية ضد آخرين لم يرتكبوا اي جرم واعتمدت المحكمة على الاعترافات المزورة التي انتزعت تحت التعذيب. وكان الواضح ان الوضع في البحرين يسير من سيء الى اسوأ بينما استمر الرفض الحكومي لاستعادة العمل بدستورالبلاد واصر آل خليفة على التطبيق السيء لقانون امن الدولة. في هذه الفترة برز اهتمام دولي بما يجري في البحرين وصدرت تقارير عديدة من المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الانسان.

ومع حلول التسعينات كان الوضع في البحرين يتميز بحالة من الاستقطاب الواضح، اذ لم يعد هناك اي قناة للتواصل مع الحكومة. وكلما طرح الموضوع على المسؤولين كانت الاجابات دائما بشكل يقول ان مجلس الاميرمفتوح للزوار وان بامكان اي مواطن طرح ما لديه من مشاكل على الامير. ورفضت الحكومة ان يتحول النظام الى مؤسسات رسمية يتم عن طريقها التخفيف عن معاناة المواطن. وشهدت المنطقة منذ منتصف الثمانيتات تراجعا في المدخولات النفطية بسبب انخفاض اسعاره نتيجة لاغراق السعودية السوق بنفطها، وادى ذلك الى اضعاف مستمر للاقتصاد البحريني، في الوقت الذي تصاعد فيه نهب آل خليفة وكرسوا سيطرتهم على الاقتصاد. فسيطروا على السوق العمالية واستقدموا العمال الاجانب ضمن نظام «فري فيزا» وملكوا الفنادق الكبيرة وسيطروا على الوكالات ودخلوا شركاء في كل مشروع اقتصادي حكومي، واصبح نظام العمولات سائدا في البلاد، وضايقوا بقية التجار في كل ما يقومون به من فعاليات اقتصادية. ادى هذا الوضع الى تنامي النقمة ضد آل خليفة، واصبح هناك شعور بالانزعاج الكامل من سياساتهم، واذا اضيف الى ذلك اشتداد ظاهرة القمع السياسي المتمثلة بالاعتقالات العشوائية والمحاكمات الصورية والابعاد القسري، اصبح واضحا حقيقة ما كان يجري في البحرين مع نهاية الثمانينات وحلول عقد التسعينات واتضح كذلك ما يقال عادة عن سوء الادارة والسياسة في اوال.

كان العدوان العراقي ضد الكويت في اغسطس ١٩٩٠ مدخلا لعهد جديد في المنطقة، حيث انه، برغم مساوئه، سلط اضواء الخارج على ما يجري في الخليج. وكانت الكويت قد علقت تجربتها البرلمانية في صيف ١٩٨٦ فتكرست حالة التوتر في البلاد حتى اغسطس ١٩٩٠، وفيما استمرت الازمة في الشهورالسبعة التي استغرقتها عملية التحرير، فقد كانت الانظار موجهة الى ما يمكن عمله لتحسين الاوضاع الداخلية في المنطقة، وتحدث الكثيرون عن حالة الانغلاق وغياب الديمقراطية والتمثيل الشعبي. وساد الاعتقاد بان تحريرالكويت سيتبعه حالة انفتاح حكومي على الداخل. وتحركت القطاعات السياسية في عدد من بلدان الخليج للمطالبة باعادة تشكيل الوضع السياسي في المنطقة بشكل يأخذ في الاعتبار التطورات الدولية والمحلية. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث. وشهدت البحرين تحركات شعبية عديدة منذ العام ١٩٩٢ لاعادة العمل بالدستورتمثلت بالعريضة الشعبية التي وقعتها ٣٠٠ شخصة مهنية، والعريضة التي اعدت العام الماضي ووقع عليها ٢٥ الف مواطن. ومع ذلك فما تزال حكومة البحرين مصرة على تجاهل تطلعات شعبها والاستمرار في سياية القمع والاضطهاد. سبعون عاما من الحركة الشعبية في البحرين اكدت ان العقلية التي يحملها آل خليفة تقف حجر عثرة بوجه اي رغبة شعبية في الاصلاح. وبهذا فليس من المتوقع ان تتطور الامور حتى تصل الى مستوى المطالبة بتغيير جذري في النظام وليس الاقتصار على مطالب محدودة كتفعيل الدستور. ان النظام الخليفي يعتقد ان بامكانه قمع الشعب كل مرة، ويكفي الشعب ان يفشل خطة آل خليفة مرة واحدة. حينها سيدرك هؤلاء ان الشعب لا يفنى وانهم هم الزائلون.

يوميات الانتفاضة في شهر يوليو ١٩٩٥

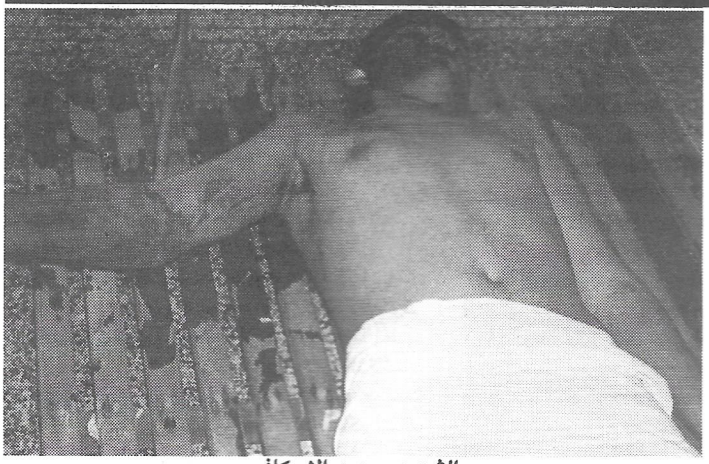

الشهيد سعيد الاسكافي

٢٦ يونيو

لم يكن الاعلان عن استقالة حكومة البحرين وتشكيل حكومة جديدة مفاجئا لنا، حيث كانت هناك معلومات وتوقعات عن عزم القبيلة الحاكمة على ذلك منذ بضعة اسابيع بعد ان فشلت في قمع الانتفاضة وانهاء المطالبة الشعبية بعودة العمل بالدستور. كما اننا لا نعتقد ان هذه الخطوة سوف يكون لها اي تأثير على الوضع السياسي المتوتر في البلاد لانها لا تمثل خطوة اصلاحية للاوضاع القائمة.، بل امتداد للعقلية القديمة وهيمنة رئيس الوزراء على كل شيء. ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على هذه الخطوة الهامشية:

١ - ان الحكومة التي «استقالت» هي نفسها الحكومة التي شكلت من حيث السياسات والتوجهات. فرئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، هو الذي يقرر كل شيء وليس الوزراء الا موظفين حكوميين برتب عالية، وليس لهم دور حتى في رسم سياسات وزاراتهم فضلا عن الادلاء برأي في السياسة العامة للدولة. فهذه السياسة يقررها مجلس العائلة وليس الحكومة.

٢ - ان هذا التغيير هو الاول منذ عشرين عاما، اي منذ تعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني، فرئيس الوزراء يكره التغيير ويصر على الابقاء على فريق العمل الموالي له ويدير البلاد كما يحلو له. حتى ان وزير الاعلام الذي اقصي من منصبه كان يكرر قوله بان من علامات الاستقرار في البلاد ان كل وزير في الحكومة استمر في منصبه عشرين عاما! وليس هناك سياسة لتقييم اداء الوزراء، والمقياس الوحيد هو مدى ولاء الوزير لرئيس الوزراء شخصيا.

٣ - جاء التغيير بشكل اساسي في الوزارات التي يديرها وزراء غير خليفيين، ولم يمس التغيير الوزارات السيادية، الداخلية والخارجية والعدل والدفاع. وقد اعطي وزير الخارجية، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، منصبا اضافيا، فاصبح نائبا لرئيس الوزراء بالاضافة الى الخارجية. واصبحت العائلة الحاكمة تسيطر على رئاسة الوزراء والداخلية والخارجية والدفاع والعدل والاسكان والمواصلات والتجارة والصناعة بالاضافة الى نيابة مجلس الوزراء. وهكذا فقد كرست العائلة سلطتها في الجهاز التنفيذي بعد ان فقدت الثقة في ابناء الشعب.

٤ - سعى رئيس الوزراء من خلال التغيير الذي قام به الى توجيه اللوم الى الوزراء غير الخليفيين، للايحاء بان مشاكل البلاد هي من صنع هؤلاء، ولم يتعرض الى اي من الوزراء الخليفيين الا بتغيير وزير العمل والقاء تبعة البطالة المتفاقمة على شخص غير خليفي. وكما هو معلوم فان من اسباب الازمة السياسية وجود بطالة كبيرة في البلاد، وكان شيء كبير من اللوم يوجه الى وزير العمل الخليفي، فاراد رئيس الوزراء التنصل من المسؤولية والالقاء بها على عاتق عبد النبي الشعلة الذي لن يستطيع حل ازمة البطالة لانها مرتبطة بقرارات سياسية يضعها رئيس الوزراء نفسه.

٥ - جاء التغيير الوزاري بقرار شخصي من رئيس الوزراء حيث اقصى من لم يعبر عن ولاء مطلق له شخصيا ولسياساته في قمع الانتفاضة الشعبية، وان كان احد منهم لم يعترض بشكل واضح على ما قام به رئيس الوزراء من قمع وارهاب لشعب البحرين. واعتبر اقصاء الوزراء الخمسة وهم الدكتور علي فخرو ويوسف الشيراوي والدكتور حسين البحارنة وحبيب احمد قاسم وطارق المؤيد رسالة الى الوزراء الجدد بضرورة الانقياد غير المحدود لاوامره. ويعتبر طارق المؤيد الذي كان وزيرا للاعلام الخاسر الاكبر حيث ازعج الشعب بسياساته ولم يرض رئيس الوزراء، فخرج صفر اليدين.

٦ - ان هذا التغيير لا يمثل حلا للازمة القائمة. ومع انه جاء كردة فعل مباشرة للانتفاضة التي كشفت الضعف المستشري في الاداء الاداري لحكومة الشيخ خليفة بن سلمان، فانه لا يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح المطلوب لاصلاح الاوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد. وهو خطوة صغيرة متأخرة جدا وليست جدية لانها لم تشمل كل وزارات الدولة، واكتفت بالانتقام من الوزراء غير الخليفيين واستعمالهم كبش فداء لسياسات رئيس الوزراء. وسوف يتكرر الامر بالنسبة للوزراء الجدد الذين ليسوا اكثر كفاءة من سابقيهم والذين تم اختيار اغلبهم وفق معايير تفتقر الى الكفاءة والخبرة وتقتصر على الولاء لرئيس الوزراء.

٧ - ان الانتفاضة الشعبية مستمرة في مطالبها بغض النظر عن التشكيلة الحكومية الجديدة. فاذا كانت الحكومة «المستقيلة» قد جاءت في مرحلة ما بعد رفع العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني فان هذه الوزارة جاءت في ظل ازمة سياسية لم تشهد البلاد مثلها منذ زمن طويل. فما لم يتم ارجاع العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء فلن تستطيع اية حكومة ان تنال شرعية شعبية او دستورية. وبالتالي، فالحكومة الجديدة ستبقى غير شرعية حتى يعطى للشعب حقه في انتخاب ممثليه في برلمان يتم تشكيله وفقا لدستور البلاد. وبدلا من تهنئة الوزراء الجدد على مناصبهم، فاننا نطالبهم بالضغط على رئيس الوزراء للكف عن القمع وارهاب المواطنين وتكريس حالة التوتر الامني في البلاد واعادة العمل بالدستور. واذا لم يفعلوا ذلك فسوف يكونون مسؤولين عما يقوم به رئيس الوزراء وايان هندرسون باسمهم. انهم قد انضموا الى حكومة ممقوتة دوليا ويدها ملطخة بدماء شهدائنا، وهي تحاكم في المحافل الدولية لانتهاكها المستمر لحقوق الانسان، وبالتالي فلا يغبطهم احد على مناصبهم الرخيصة الا اذا ساهموا بشكل مباشر في تحقيق مطالب الشعب، واهمها عودة العمل بالدستور وانتخاب مجلس وطني واطلاق سراح المسجونين وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري.

٤ يوليو

فيما تستمر حكومة البحرين في تخبطها السياسي تستمر الانتفاضة بدون توقف، وتشهد كل يوم تصعيدا على المستوى الشعبي. وقد شهد هذا الاسبوع مواجهات عديدة بين المتظاهرين وقوات الشغب في اكثر من منطقة، وما تزال المواجهات مستمرة برغم التعتيم الاعلامي الذي تفرضه الحكومة على المسيرة الشعبية باتجاه تطبيق الدستور.

ففي الليلة الماضية خرجت المسيرات الشعبية في كل من ابو صيبع في المنطقة الشمالية وكرزكان في المنطقة الجنوبية من البلاد. وحدثت مصادمات عديدة بين المتظاهرين وقوات القمع التي يديرها الضابط البريطاني، ايان هندرسون، واستمر الكر والفر بين الطرفين حتى ساعة متأخرة من الليل. وقد استخدمت قوات الشغب وسائل قمعها المعروفة مثل الرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع، بينما اكتفى المتظاهرون برفع الشعارات المطالبة بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين وفي مقدمتهم فضيلة الشيخ عبد الامير الجمري. وشوهدت عدة حرائق في هاتين المنطقتين، كما سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز في المنطقة. وبالاضافة الى ذلك، خرجت مسيرات مماثلة في كل من الدراز والسنابس ومناطق اخرى، ورفع المتظاهرون فيها شعارات المطالبة بالدستور والغاء قانون امن الدولة واطلاق سراح السجناء وعودة المنفيين. وقد بدأت المواجهات الاخيرة منذ مساء الاربعاء الماضي واستمرت طوال الايام السابقة الامر الذي يعكس مدى جدية ابناء الشعب في تحقيق مطالبهم. وما تزال مناطق السنابس والدير والبلاد القديم تشهد مسيرات مشابهة برغم القمع الحكومي الرهيب.

هذه التطورات تأتي بعد اسبوع واحد على اعلان تشكيل الحكومة الجديدة التي لم ترض احدا. فقد فشل آل خليفة في اقناع اي من حلفائها بجديتهم في الاعتراف بضرورة اجراء اصلاحات سياسية، بينما خرج الوزراء السابقون وهم غاضبون من معاملة رئيس الوزراء لهم. ويعتزم رئيس الوزراء ارسال وفد من الحكومة الجديدة الى عدد من الدول من بينها بريطانيا لممارسة الضغط مجددا لمضايقة اللاجئين السياسيين البحرينيين الممنوعين من العودة الى البحرين.

في هذه الاثناء يدرك المراقبون الوضع الحرج الذي تجد حكومة آل خليفة فيه نفسها، خصوصا بعد التغيير القطري الكبير بعد ان تسلم ولي العهد سابقا، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، زمام الامور واصبح اميرا لدولة قطر. وجاء الاعتراف البحريني بالامير الجديد بعد ان اعترفت السعودية به وكذلك الولايات المتحدة الامريكية. وهي تواجه من الناحية السياسية ندا شديدا بوضع داخلي ليس فيص صالحها. وتشعر حكومة آل خليفة بان الانظار موجهة اليها بعد سبعة شهور على انطلاقة الانتفاضة المباركة المطالبة بعودة الدستور. ومع ان ايان هندرسون امر باعتقال علماء البلاد وفي مقدمتهم الشيخ الجمري، فان ذلك لم يفت في عضد الانتفاضة التي استمرت بدون توقف طوال الفترة الماضية. ويتوقع استمرار النشاط الشعبي المعارض للحكومة طالما تجاهلت المطالب المشروعة للشعب، وطالما بقي المواطنون معتقلين في السجون بالآلاف، خصوصا وان هذا العام يصادف الذكرى العشرين لتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني (٢٦ اغسطس ١٩٧٥)

وعلى صعيد آخر قدمت عريضة صباح اليوم الى سفارة البحرين في لندن تطالب بالتوقف عن مضايقة النساء اللاتي وقعن عريضة قبل شهرين يطالبن فيها الامير باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح السجناء السياسيين ومنع قوات الشغب من انتهاك حقوق الانسان. وقد وقع على العريضة اكثر من اربعين امرأة اغلبهن من البريطانيات، ومن بينهن اربع من البارونات المعروفات مثل البارونة توماس اوف واليسورث، والبارونة تيرنر اوف كامدن، والبارونة ويليامز اوف كروسبي. وكانت الحكومة قد هددت عددا من النساء وفي مقدمتهن الدكتورة منيرة فخرو والدكتورة فضيلة المحروس بالفصل من العمل ما لم يسحبن توقيعاتهن من العريضة،الا انهن رفضن ذلك. وهناك تعاطف كبير بين اعضاء مجلس اللوردات البريطاني مع قضية شعب البحرين خصوصا بعد فشل حكومة البحرين في طرح اسبابها لعدم استجابتها للمطالب الشعبية وعودة العمل بالدستور.

ومن جانب آخر، يتضح يوما بعد يوم مدى التعذيب الذي يمارسه جهاز الامن بحق المعتقلين السياسيين. والاخطر من ذلك ان كل من يطلق سراحه يطالب بالتوقيع على تعهد بعدم التحدث مع احد حول ما تعرض له من تعذيب، والا عرض نفسه الى الاعتقال مرة اخرى. وقد تعرضت النساء اللاتي اطلق سراح بعضهن الى تعذيب نفسي وجسدي رهيب، حيث قام الجلاد المعروف عادل فليفل بامتهانهن باساليب مخجلة، وضرب العديد منهن على رؤوسهن وكسر اسنان بعضهن. كما هددهن بالاعتداء عليهن مدعيا انه يعمل ما يريد بدون ان يخشى من احد. وتواجه حكومة البحرين احتمال اعادتها الى قائمة الدول المنتهكة لحقوق الانسان التابعة لهيئة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة والتي

يوميات الانتفاضة في شهر يوليو ١٩٩٥

سوف تبدأ مداولاتها في جنيف الشهر المقبل.

٧ يوليو

قامت قوات الشغب بالاعتداء على موكب ديني في منطقة الدير مساء الاربعاء ٥يولية ١٩٩٥ وفرقت المشاركين فيه. واستعمل المعتدون اسلحة القمع المعروفة لديهم من غازات مسيلة للدموع وهراوات وغيرها. وكان المشاركون في المسيرة قد رفعوا شعارت تطالب بعودة العمل بالدستور واطلاق سراح المعتقلين وعودة المنفيين. وحدثت حالة ارتباك في القرية التي عانت الكثير في الشهور الماضية خصوصا وان الكثيرين من ابنائها قد اعتقلوا من قبل جهاز الامن.

واستمر عدوان قوات الشغب حتى ساعة متأخرة من الليل. وقامت باعتقال عشرات المواطنين عرف منهم كل من حسين عيسى احمد يوسف، ٢٦ عاما ويعمل مدرسا، الذي صادرت قوات الشغب جهاز الكومبيوتر الذي يملكه. واعتقل ايضا ابراهيم راشد العشيري، ٢٢ عاما واخوه حسين راشد العشيري، ٢٢ عاما. واطلق الاول في اليوم التالي ولا يزال الثاني معتقلا. واعتقل كذلك علي جعفر البابور، ٢١ عاما، وعيسى حسن مدن، ٢٠ عاما. وما يزال هؤلاء جميعا رهن الاعتقال.

قام وفد رسمي حكومي من آل خليفة بزيارة العاصمة البريطانية هذا الاسبوع في اعقاب التغييرات الوزارية في البلدين. واجتمع الوفد البحريني المكون من ولي العهد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ووزير الخارجية، محمد بن مبارك آل خليفة، مع وزير الخارجية البريطاني الجديد، مالكوم ريفكيند، يوم امس. ولم يعرف الكثير عما دار في ذلك الاجتماع الا انه تطرق الى موضوعين اساسيين: التغيير الاخير في دولة قطر ووجود بعض افراد المعارضة البحرينية في بريطانيا. وكان وزير الخارجية البحريني قد زار لندن في شهر يناير الماضي للضغط على الحكومة البريطانية لعدم منح اللجوء السياسي الى العلماء الثلاثة الذين ابعدتهم حكومته من البلاد ولجأوا الى بريطانيا. وكان وزير الخارجية السابق، دوغلاس هيرد،، قد كرر ان مسألة اللجوء هي من اختصاصات وزارة الداخلية وليس لوزارته دخل فيها. وقد أثار ولي العهد البحريني الموضوع مجددا ولكن يبدو ان موقف الحكومة البريطانية ما يزال كما كان. وكانت لندن قد كررت في الشهور الاخيرة رغبتها في ان تبدأ حكومة البحرين حوارا مع المعارضة من اجل التوصل الى حل للأزمة القائمة الا ان آل خليفة رفضوا حتى الآن بدء اي حوار. كما تصر حكومة البحرين على رفض طلب منظمة العفو الدولية زيارة البحرين لمراقبة اوضاع حقوق الانسان فيها بعد ما انتشر من تقارير حول انتهاكات صارخة على هذا الصعيد.

وعلى صعيد آخر اصدرت منظمة العفو الدولية بيانين حول الوضع في البحرين. وجاء في الاول مناشدة عاجلة للرأي العام للتدخل لمنع مضايقة النساء اللاتي وقعن على عريضة تطالب الامير باعادة العمل بالدستور ووقف اعتداءات قوات الشغب على ابناء الشعب. وخص البيان بالذكر كلا من الدكتورة منيرة فخرو والدكتورة فضيلة المحروس. واعتبر ان ما تقوم به حكومة البحرين مناف لحق التعبير وتضييق لمساحة الحريات. ودعا البيان الثاني الى وقف تنفيذ عملية اعدام الشاب عيسى احمد حسن قمبر الذي اصدرت محكمة الجنايات حكم الاعدام عليه.

وكانت هذه المحكمة قد اصدرت احكاما متفاوتة على ثمانية من المواطنين في ٤ يولية بعد اتهامهم بالضلوع في قتل احد الشرطة في شهر مارس الماضي بمنطقة النويدرات. ونظرت محكمة امن الدولة في ١٧ مايو الماضي في قضية المجموعة التي تعرضت لاشد انواع التعذيب منذ اعتقال افرادها قبل اربعة شهور، وقررت احالة القضية الى محكمة الجنايات. واصدرت محكمة الجنايات حكم الاعدام بحق الشاب عيسى احمد حسن قمبر، ٢٧، والحكم بالسجن مدى الحياة بحق كل من محمد علي حسن خاتم، ٢٠ عاما، ومنصور صالح مكي علي، ٢٠، وبالسجن عشرة اعوام على كل من يونس صالح موسى السنيني، ٢٢، واسحاق يوسف حسن مرهون، ٢٢. وصدر حم بالسجن لمدة خمسة اعوام بحق كل من حسين صالح موسى السنيني، احمد موسى السنيني، ٢٧، حمزة ماجد حبيب الشيخ يوسف، ٢٤، وحسين محمد عبد الوهاب حسن، ٢٢.

هذه الاحكام عكست شعور الحكومة بالحرج الشديد بسبب عجزها عن احتواء الوضع في البلاد، وعدم قدرتها على تقديم تفسير لهذا التوتر الشعبي ضد سياساتها. وحولت القضية من محكمة امن الدولة الى المحكمة الجنائية لتصدر احكاما تستطيع التراجع عنها تحت عنوان الاستئناف. الا ان هناك انزعاجا داخليا وخارجيا من النزعة الدموية لحكومة آل خليفة التي عكستها سياسات القتل التي اتبعتها والاحكام التي اصدرتها مؤخرا.

٨ يوليو

استشهد صباح هذا اليوم تحت التعذيب الشاب سعيد عبد الرسول الاسكافي، ١٥ عاما. وكان الشهيد قد اعتقل يوم ٢٩ يونيو بعد ان ذهب الى مركز المباحث بالمنامة استجابة لطلبهم. وفي الليلة السابقة كانت عناصر من جهاز الامن قد داهمت المنزل الذي يعيش فيه مع والديه في منطقة السنابس. وحيث لم يكن موجودا فقد طلبوا من والده ان يخبره بالحضور في اليوم التالي والا تعرضت العائلة كلها الى الاعتقال. وفي صباح الخميس ٦ يوليو ذهب الشاب وحده الى مزكز التعذيب بالقلعة ولم يعد بعد ذلك الى اهله.

وفي صباح هذا اليوم، اتصلت الجهات المسؤولة لاستلام جثته، وقال لهم احد الاطباء بالمستشفى العسكري انه استلم جسد الشهيد كما هو ولم يستطع عمل شيء لانقاذ حياته. وكانت آثار التعذيب واضحة على كل اطراف الجسد، وخصوصا اليدين والرجلين والظهر. وبدت عليه آثار لسعات كهربائية كثيرة. كما بدت عليه آثار حروق تبدو وكأن المعذبين قد صبوا عليه موادا كيماوية حارقة. وما ان وصل خبر استشهاد الشاب حتى خرجت الجماهير لتشييعه. وكانت سلطات الامن قد طلبت من عائلة الشهيد عدم تشييعه علنا الا انها رفضت ذلك.

وبهذا يرتفع عدد الشهداء الذين فقدو ارواحهم برصاص الشرطة او تحت التعذيب الى اربعة عشر شخصا وهم: هاني عباس خميس وهاني الوسطي وحسين قمبر والحاج ميرزا عبد الرضا وعبد القادر الفتلاوي ومحمد رضا الحجي وحسين الصافي وعقيل الصفار وحسين العشيري وعبد الحميد يوسف قاسم ومحمد علي عبد الرزاق ومحمد يوسف عطية ونضال النشابة.

٩ يوليو

استقبل شعب البحرين يوم امس خبر استشهاد الشاب سعيد عبد الرسول الاسكافي تحت التعذيب بغضب منقطع النظير تجسد في الاصرار على استمرار الانتفاضة حتى تتحقق المطالب الدستورية. وكان هذا الشاب البالغ من العمر ١٥ عاما قد ذهب يوم ٢٩ يونيو الى مركز مباحث امن الدولة بعد يوم واحد من تفتيش منزله (في منطقة السنابس) من قبل جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون، ولم يكن آنذاك موجودا في المنزل. وطلب والده منه الذهاب الى المركز لكي يجيب على تساؤلاتهم لعلمه ببراءة ابنه من اية تهمة منافية للقانون. ولكنه لم يعد ذلك اليوم واعتقدت العائلة انه معتقل لدى مباحث امن الدولة. وفي صباح امس اتصل مسؤولو المستشفى العسكري بالعائلة وطلبوا منهم الحضور لاستلام جثة ابنهم. وقال الطبيب انه استلمه من سلطات الامن بهذه الحالة وانه لم يستطع ان يعمل شيئا. وكان جسد الشاب ممزقا بشكل غير معالمه. ويبدو ان التعذيب الوحشي قضى على الشاب في الساعات الاولى بعد اعتقاله، مما يشير الى وحشية اساليب التعذيب التي تمارسها قوات الامن بحق المواطنين.

وما ان وصل الخبر الى المنطقة حتى انفجر المواطنون غضبا. واصدرت سلطات الامن اوامر بعدم تشييع جنازة الشهيد وهددت باستعمال القوة ضد المواطنين، الا انهم اصروا على تشييع الشاب بالشكل المتعارف عليه وبغض النظر عما ستقوم به السلطات. وحاصرت قوات الشغب منطقة السنابس طوال اليوم، ودخلت الى وسط المنطقة، ولكن الجماهير سارت في موكب التشييع فيما كانت الشعارات تعكس حالة الغضب الشعبي الذي استولى على الناس بسبب هذه الجريمة النكراء. وقامت قوات الشغب بالاعتداء على موكب التشييع بالقوة واطلقت الغازات المسيلة للدموع، والرصاص المطاطي. وذكر شهود عيان ان الذخيرة الحية استعملت ايضا ضد المشاركين. وسقط بسبب ذلك عدد من الجرحى عرف من بينهم امرأة في العشرينات من العمر وهي نزهة السيد عبد الله تعيش في المنطقة نفسها. وحدثت مواجهات شديدة استمرت الى ما بعد حلول الظلام. وخيم على المنطقة حالة من الوجوم والغضب طوال الليلة الماضية. فيما قامت قوات الامن باعتقال عدد المواطنين من القرية الليلة الماضية.

في هذه الاثناء انتشرت حالة الغضب الى مناطق اخرى، فخرجت مسيرات سلمية في منطقة الديه المجاورة، فحاصرتها قوات الشغب واستمرت المواجهات بينها وبين المتظاهرين حتى ساعة متأخرة من الليلة الماضية. ورفعت في المسيرات شعارات مناوئة للسلطة ومطالبة بعودة العمل بالدستور. وخرج المواطنون في منطقة ابو صيبع في مسيرة حاشدة عصر يوم امس واعتدت عليهم قوات الشغب واستمرت المواجهات بين الجانبين الى الليل. وخرجت مسيرة في منطقة سترة تميزت باعدادها الكبيرة وقوة شعاراتها، فيما استمرت قوات الشغب في اعتداءاتها على المواطنين طوال اليوم في اغلب مناطق البحرين.

وقد لوحظ ان الحكومة سعت للتشويش على خبر استشهاد الشاب سعيد الاسكافي تحت التعذيب باعلان الافراج عن ١٥٠ معتقلا يوم امس. ويبدو انها كانت تتحسب لردة الفعل في الداخل والخارج فحاولت استباق ذلك بتأجيل تسليم جثة الشهيد حتى يكتمل وضع الترتيبات اللازمة لاحتواء ردة الفعل الشعبية. وجاء الاعلان الكاذب عن اطلاق سراح المعتقلين متزامنا مع تسليم جثة الشهيد، فيما سعت للتعتيم على الوضع الداخلي بمنع اتصال اي مواطن بالخارج لتسريب اخبار ما يجري. وقد كررت الحكومة ادعاءاتها

عودة الدستور

أنعي لكم حرة لم تسلم ... وكرامة قد قيدت في المعصم
عشرون عاما والبلاد جميعها ... عاشت جحيما من بلاء مبرم
لا دين. لاحقا يصان ولا حمى ... لا عرف عند الظالمين بمحرم
من يوم حل البرلمان وحالنا ... عند الخليفة مثل حال المغنم
فالأرض والخيرات ملك قبيلة ... والأمر فيها للسفيه الأظلم
والناس فيها كالعبيد مهانة ... والويل حظ المنكر المتظلم
والامن حكر للخليفة وحدها ... والشعب اضحى في عذاب جهنم
سجن وتعذيب وهتك مساجد ... تمزيق قرآن وهتك محرم
والنفي للاحرار لما طالبوا ... ان يصبح الدستور خير منظم
والقتل للشرفاء دون جريرة ... الا اباء مهانة وتحكم
أرأيت حكما مثل حكم خليفة ... في عصرنا او في الزمان الاقدم؟
فلربما فرعون مثل خليفة ... ولربما في اهل مصر بارحم
وعليه لا نرضى بحكم خليفة ... ما لم يقم فينا بنهج اقوم
وتسود فينا عزة وكرامة ... ويسود أمن للسواد الاعظم
ويعود دستور ينظم امرنا ... فهوالكفيل لنا بعيش أكرم

يوميات الانتفاضة في شهر يوليو ١٩٩٥

حول اطلاق سراح المعتقلين السياسيين طوال الشهور الماضية لاعطاء الانطباع بعودة الوضع الى الحالة الطبيعية. كما جاء خبر الافراج عن المعتقلين (الذي لم يحدث) بعد تصاعد الغضب الشعبي والدولي على اثر الاعلان عن حكم الاعدام بحق الشاب عيسى احمد حسن قمبر، من قبل العائلة الخليفية الحاكمة.

وتعتقد الحكومة ان سياسة التضليل الاعلامي التي تتبعها سوف تغطي على الحقيقة وتجنبها الحرج امام اصدقائها وامام الرأي العام العالمي. ولكن هناك ادراكا للتشويش الذي تهدف سلطة آل خليفة لخلقه، وهو ما اثار الكثيرين ممن تربطهم بحكومة البحرين علاقات صداقة. فمثلا، لو احصي عدد الذين ادعت الحكومة الافراج عنهم في الشهور الثلاثة الماضية (على دفعات ثلاث) لكان عددهم ٤٥٠ شخصا، بينما كانت تدعي ان عدد المعتقلين لم يتجاوز الـ ٣٠٠ شخص فقط، فهل اطلق جميع السجناء (مرة ونصفا) ولم يبق احد منهم؟ ومن هنا فقد استاءت الجهات الحقوقية العالمية التي لم تستلم اية اجابات على اسئلتها حول عدد المعتقلين وما اذا كانت هناك تهم موجهة اليهم، وما اذا كانوا سيقدمون الى المحاكمة، وما اذا كانت الحكومة تسمح بحضور مراقبين دوليين في المحاكمات. هذا في الوقت الذي تستعد فيه الاطراف جميعها لطرح وجهات نظرها امام هيئة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي تجتمع الشهر الماضي والتي ستكون مسألة انتهاكات حقوق الانسان في البحرين على جدول اعمالها. ويأتي حكم الاعدام على الشاب عيسى قمبر وقتل الشاب سعيد الاسكافي تحت التعذيب لتضيف ادلة جديدة دامغة ضد مصداقية حكومة البحرين.

١٢ يوليو

جرح عشرات المواطنين مساء امس واعتقلت اعداد كبيرة منهم عندما اعتدت قوات الشغب على موكب تشييع احد الشهداء. وقال شهود عيان ان مسيرة كبيرة خرجت في منطقة النعيم بعد ظهر يوم امس في نهاية مجلس الفاتحة الذي اقيم في منطقة السنابس على روح الشهيد سعيد عبد الرسول الاسكافي. وكان الشهيد قد تعرض لتعذيب شديد بعد اعتقاله الاسبوع الماضي أدى الى نقله الى المستشفى العسكري حيث توفي هناك. وكما هو معتاد فقد توجهت الجماهير الى قبر الشهيد في اليوم الثالث لوفاته لقراءة الفاتحة على روحه، ففوجئوا بقوات الشغب المدججة بالسلاح تعتدي عليهم باسلوب ارهابي ليس له مثيل في المنطقة. وحدثت حالة ارتباك شديدة فيما كان الرجال والنساء يتساقطون على الارض مصابين بالذخيرة الحية التي استعملت بكثافة. وقال شهود عيان انهم رأوا الكثيرين يتساقطون على الارض، وان بعضهم فقد احدى عينيه او كلاهما، كما اصيب آخرون في بطونهم وارجلهم. واضاف المصدر انه احصى اكثر من خمسين شخصا اصيبوا في الاعتداء الذي لم يكن له اي مبرر. واعرب دبلوماسي غربي كان يراقب المسيرة انه ذهل لهذا الاستعمال المكثف للقوة ضد مواطنين عزل في مسيرة سلمية، وتشاءم من امكان اعادة الهدوء والاستقرار الى البلد بهذا الاسلوب.

وبعد الاعتداء مباشرة قامت قوات الامن بتمشيط منطقتي النعيم والسنابس لاعتقال الذين شاركوا في المسيرة السلمية. واستدعت اعدادا اخرى من المواطنين من مناطق اخرى مثل الدير وسترة الى مراكز التعذيب التي يديرها ايان هندرسون. ويقول المواطنون ان احدا لم يفرج عنه في الايام القليلة الماضية برغم الاعلان عن اطلاق سراح ١٥٠ معتقلا. وجاء هذا الاعلان الفارغ للتشويش على قتل الشاب سعيد الاسكافي تحت التعذيب.

وقد اصدرت منظمة العفو الدولية هذا اليوم مناشدة عاجلة الى الرأي العام حول استمرار سياسة القتل تحت التعذيب التي تمارسها حكومة آل خليفة. وذكرت ان هذه السياسة متبعة في البحرين منذ زمن، وان من الضروري التوقف عنها لانها منافية للاعراف والقوانين الدولية. وناشدت اعضاءها وغيرهم الكتابة الى السلطات في البحرين لشجب تعذيب الشهيد الاسكافي.

هذا فيما استمرت حكومة البحرين في المحاكمات السرية التي تعقدها محكمة امن الدولة للمعتقلين. وقد دأب آل خليفة على ابقاء اخبار المحاكمات سرية، ومفاجأة اهالي المعتقلين بالاحكام. وقد حكمت محكمة امن الدولة على اربعة اشخاص من منطقة توبلي بالسجن سنة واحدة بدون اي مبرر. وكانت قوات الامن قد اعتقلت هؤلاء من بيوتهم قبل بضعة شهور. والاربعة هم ميثم بدر الشيخ والسيد كامل السيد عبد النبي وعلي عبد الحسين وفتحي النشابة.

ويبدو ان حكومة آل خليفة اصبحت اكثر تشددا وارهابا للمواطنين بعد ان فشلت في كسر شكيمة الانتفاضة الشعبية التي انطلقت في ديسمبر الماضي مطالبة بعودة العمل بدستور البلاد. واصبح يشجعها على هذه الممارسات مواقف الدول الغربية وبالخصوص بريطانيا والولايات المتحدة. ففيما يدير البريطانيون جهاز الامن المسؤول عن التعذيب والقمع يقوم الامريكيون بتوفير الدعم السياسي والعسكري للنظام. وقد اكد المسؤولون الامريكيون هذا الاسبوع اعطاء حكومة آل خليفة بعض الاسلحة «الفائضة» الموجودة في مخازن وزارة الدفاع الامريكية.

١٣ يوليو

شهدت البحرين الليلة الماضية تصعيدا في السخط الشعبي والمواجهات بين قوات الشغب والمتظاهرين في مناطق عديدة. وكانت المواجهات على اشدها في السنابس والنعيم وسترة وكرزكان والدير والبلاد القديم. وهناك تقارير كثيرة عن اعتداءات شرسة قامت بها قوات الامن ضد المواطنين الابرياء. فمثلا اعتدت قوات الامن على منزل الحاج ابراهيم (٦٣ عاما) من منطقة جدحفص، واعتقلت ثلاثة من ابنائه، ثم اطلقت سراح اصغرهم (سامي) لا حقا، بينما بقي الحاج خليل تحت التعذيب، حيث انهال عليه الجلادون ضربا ولم يراعوا حرمة لشيخوخته. وتجدر الاشارة الى ان ابنه الاكبر (عبد الجليل) يرزح في سجون آل خليفة منذ سبتمبر ١٩٨٨.

وقد تمادت الحكومة في قمعها وارهابها في الايام الاخيرة بعد ان فشلت في اخماد المشاعر الشعبية او احتواء الغضب العام، فوضعت البلاد تحت الاحكام العرفية غير المعلنة. فمنطقة الدير محاصرة منذ الليلة الماضية، وكذلك السنابس والديه وسترة. ومنع المواطنون من الخروج من منازلهم بعد الساعة السابعة والنصف مساء حتى الصباح. وما تزال هذه الاحكام سارية المفعول حتى الآن. فيما تستمر قوات الامن في اعتقال المواطنين باعداد كبيرة في اغلب مناطق البحرين. وقد اعتقل الليلة الماضية اكثر من ٤٠ شخصا من منطقة السنابس وحدها على اثر المسيرة الكبيرة التي خرجت بعد انتهاء مجلس الفاتحة الذي اقيم على روح الشهيد سعيد الاسكافي. وكان من ضمن المعتقلين: الحاج عباس منصور طريف (٦٠ عاما) وابنه فتحي عباس طريف (٢٠ عاما) ومجموعة اخرى عرف منهم علي عبد الحسين ناصر الموت (٢٠ عاما)، فاضل علي احمد السلاطنة، حسين احمد علي (٢٣ عاما)، طه عبد الله رضي (٢٣ عاما)، علي منصور عاشور، علي الملا، حسين عبد الله، عبد الله ابراهيم الجبل (٢٦ عاما)، حسين سلمان مهدي (٢٦ عاما)، عبد الله عيسى طريف، حسين علي المخوضر (٢٠ عاما)، فاضل عبد الحسين الشاووش (١٥ عاما)، حسن حميد الشيخ (٢٠ عاما).

وتشهد منطقة الدير اعتقالات واسعة كذلك منذ عدة اسابيع. وقد استدعي عدد من مواطني منطقة الدير يوم امس وهددوا بالاعتقال فيما لو خرجت مسيرات جديدة في تلك المنطقة. وعرف من هؤلاء يوسف حسن المطوع، محمد عيسى جاسم، جعفر حسن مدن، فاضل حسين مدن، طه علي مهدي، عقيل حسن القماري، عبد الله علي العشيري، عباس علي مدن، عمار علي مدن، مختار علي عيسى مدن، حسين جمعة عبد النبي، خالد حسن علي كاظم، فاضل ربيع.

وتأكد اصابة السيدة فتحية السيد سعيد من منطقة الدير برصاصة مطاطية في خاصرتها عندما كانت تشارك في المسيرة السلمية يوم امس، علما بانها كانت حاملا. وقبل ثلاثة ايام كانت فتاة اخرى، هي نزهة السيد عبد الله من السنابس، قد اصيبت برصاصة في كتفها ونقلت الى المستشفى على اثرها.

١٩ يوليو

بعد ان غصت سجون آل خليفة بالمعتقلين على مدى الشهور السبعة الماضية، وتصاعد ضغوط منظمات حقوق الانسان الدولية، اتجهت الحكومة الى الاسراع في عقد محاكمات صورية للمواطنين. وشهدت الشهور الاخيرة عقد محاكمات سرية متتالية اصدرت احكاما قاسية ضد الشباب والاطفال. واصبحت محاكمات امن الدولة تعقد بشكل متسارع لتحكم بسجن الابرياء تحت غطاء قانون امن الدولة السيء الصيت.

ولقد روع الشعب مؤخرا بالحكم على طفلين بالسجن لمدة عشرة اعوام بدون جريمة اقترفاها. والطفلان هما محمد علي محمد علي العكري والسيد حسين العلوي، وكلاهما في الرابعة عشرة من العمر. وكان محمد العكري قد اعتقل في شهر ابريل الماضي واطلق سراحه بعد بضعة اسابيع، واعتقدت العائلة بان محنته انتهت. الا ان قوات الامن القت القبض عليه مرة اخرى في مطلع هذا الشهر وقدمته الى محاكمة صورية اصدرت حكمها بسجنه عشرة اعوام ومعه السيد حسين العلوي. وكان محمد العكري قد تعرض الى اقسى انواع التعذيب في سجنه المرة الاولى وكذلك في المرة الثانية. وقال عادل فليفل لامه بعد صدور الحكم: ان عمر ابنك الآن اربعة عشر عاما وسوف يخرج اليك من السجن عندما يكون عمره اربعة وعشرين عاما.

وتجدر الاشارة الى ان جد الطفل، وهو الشيخ محمد علي العكري معتقل منذ شهر مارس الماضي. وقد تكرر دخول هذا الشيخ الى السجن. وكان قد اعتقل في اغسطس ١٩٧٩ وبقي قرابة خمسة اعوام بدون تهمة او محاكمة. واعتقل في ديسمبر الماضي واطلق سراحه بعد شهرين قبل ان يعتقل في مارس الماضي. كما ان والد الطفل، علي العكري، كان قد قضى سبع سنوات في السجن، ما بين ١٩٨٣ و ١٩٩٠. وهناك سجناء كثيرون قضوا قرابة ١٤ عاما في الزنزانات، وما يزالون معتقلين حتى الآن.

وعلى صعيد آخر استمرت الاعتقالات بدون توقف في كافة انحاء البلاد في الايام القليلة الماضية، بعد تجدد المواجهات بين قوات الشغب وابناء الشعب. واستدعي من قرية الدير اكثر من ٢٠ شخصا في يومي ١٥ و ١٦ من الشهر الجاري، وهددوا بالاعتقال اذا ما خرجت مسيرات في منطقتهم.

وفيما تكرس صلاحيات محكمة امن الدولة ويطبق قانون امن الدولة بصورة مشينة في البحرين، تتجه حكومة الكويت لالغاء محكمة امن الدولة لديها. فقد استعرض مجلس الوزراء الكويتي في جلسته المنعقدة في ٩ يوليو الحالي مشروع قانون بالغاء القانون ٢٦ لعام ١٩٦٩ المعدل بمرسوم رقم ١٠ لعام ١٩٩١ بانشاء محكمة لامن الدولة وقرر الموافقة على هذا المشروع. هذه الخطوة الايجابية تأتي في دولة خليجية تتشابه اوضاعها الى حد كبير مع اوضاع البحرين، وتطبق دستورها وتنتخب برلمانها، بينما الوضع في البحرين مغاير لذلك تماما. فالسجن والتعذيب والقتل جزاء من يطالب بعودة الدستور، ومحكمة امن الدولة جاهزة لاصدار الاحكام القاسية بحق شباب البحرين واطفالها، ويمنع المحامون من الاطلاع على وثائق الاتهام، او الاتصال بموكليهم في وقت كاف لمعرفةالاتهامات الموجهة لهم واعداد الدفاع اللازم. وقد اصدرت هذه المحكمة حكما بالاعدام على احد المواطنين مؤخرا.

وعلى صعيد آخر تجري الاستعدادات لاحياء الذكرى العشرين لتعليق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني التي تصادف ٢٦ اغسطس المقبل. وهناك عدد من الفعاليات الدولية والمحلية لاحياء تلك الذكرى المشؤومة التي سوف تتزامن مع بدء مناقشات هيئة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف الشهر المقبل، والتي ستنظر في الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في البحرين. وجاء قتل الشاب سعيد الاسكافي تحت العذيب ليضيف صفحة اخرى الى السجل الاسود لحكومة البحرين الحافل بالقتل والتعذيب والاعتقال العشوائي والاعدام القسري للمواطنين

الولد وجده في القيود.. فطوبى للعكريين

اصدرت محكمة أمن الدولة حكمها في ١٩٩٥/٧/١٢ بسجن الطفلين محمد علي محمد علي العكري والسيد حسين العلوي، البالغين من العمر ١٤ عاما لمدة عشرة اعوام، ولم تكن هناك تهم محددة لهؤلاء الولدين سوى مشاركتهما في المسيرات السلمية التي اجتاحت البلاد. كما لم تكن هناك محكمة حقيقة كما هو متعارف عليه في المجتمعات المتحضرة.، وانما جاء قرار السجن من ايان هندرسون ورده القاضي الخليفي. وقال عادل فليفل، الجلاد المعروف، لوالدة الاول: «ان عمر ابنك الآن ١٤ عاما، تعالي واستلميه عندما يبلغ ٢٤ عاما».

وبسجن محمد علي محمد علي العكري يصبح مجاورا لجده، الشيخ محمد علي العكري الذي أصبح يتردد على السجون والمعتقلات منذ اغسطس ١٩٧٩. فعلى مدى ١٦ عاما اصبحت سجون آل خليفة مكانا لاقامة عائلة العكري بأجيالها المتعاقبة. فبعد سجن الشيخ العكري ٥٠ شهرا بدون تهمة او محاكمة طبقا لقانون أمن الدولة، افرج عنه في نوفمبر ١٩٨٣. واعتقل ابنه علي في يناير ١٩٨٤، وبقي مسجونا سبع سنوات كاملة، حتى أكمل فترة السجن التي حكم بها في ديسمبر ١٩٩٠.

وفي ديسمبر ١٩٩٤ اعتقل الشيخ العكري في حملة الاعتقالات الاولى التي عمت البلاد بعد بدء الانتفاضة، واطلق سراحه بعد شهرين تقريبا، اي في فبراير ١٩٩٥ (خلال شهر رمضان المبارك). وبعد اعتقال الشيخ عبد الاميرالجمري اعتقل مجددا وما يزال رهن القيود. واعتقل حفيده، محمد الابن الاكبر لابنه علي، في شهر ابريل الماضي واطلق سراحه في يونية. ولكنه اعتقل فجأة الشهر الماضي وحكم عليه بالسجن عشر سنوات. وهكذا يرزح في سجن آل خليفة الجد والحفيد من عائلة العكري بعد ان قضى الاب فيها سبعة اعوام كاملة. ترى كم دولة في العالم تحتضن سجونها في الوقت نفسه الولد وجده بعد اطلاق سراح ابيه؟ تتعاقب الاجيال في سجون البحرين، وتسجل البطولات، ويزداد الشعب اصرارا، ويصمد الاحرار، ويندحر الجلادون، ويهزم اعداء الانسانية من خليفة الى هندسون وفليفل والمعاودة وهيهات يخلد القاتلون والمعذبون ، فهنئيا للعكريين!

منظمة دولية تدين الارهاب الخليفي

كتبت منظمة «لجنة الكتاب والسجن في منظمة القلم PENالدولية» في نشرتها لشهر يوليو ١٩٩٥ مقالا قصيرا عن الوضع في البحرين. وهذه المنظمة تعنى بالدفاع عن الكتاب والصحافيين في العالم. وكلمة PEN اختصار للكلمات الانجليزية التي تعني الشعراء والمحررين والقصصيين.

وفي ما يلي ترجمة المقال المذكور الذي نشر ومعه صورة كبيرة للشيخ عبد الامير الجمري:

في ابريل ١٩٩٥، حاصرت قوات الامن المنطقة السكنية في بني جمرة حيث يعيش الشيخ الجمري. وقد أخلي جيرانه بالقوة من منازلهم، ووضع هو وثمانية عشر شخصا من افراد عائلته تحت الاقامة الجبرية ومنعوا من الاتصال بأحد. وقمعت التظاهرات الاحتجاجية على هذا الاجراء من قبل قوات الامن التي اطلقت ذخيرة حية على الجماهير، وقتل شخصان واصيب آخرون بجروح خطيرة. وفي ١٥ أبريل، اخذ الشيخ الجمري، الشاعر وعضو المجلس الوطني السابق وعالم الدين الشيعي الى مكان مجهول وافرج عن عائلته. وبعد اسابيع من الاحتجازالانفرادي، جيء بابنته، عفاف، لزيارته في سجن القلعة بالمنامة في ٩ مايو ١٩٩٥. وقد عومل الاب وابنته بقسوة متناهية، وهناك قلق جدي على صحة الشيخ الجمري خصوصا وانه يعاني من مرض القلب.

لقد تدهورت اوضاع حقوق الانسان في البحرين تدريجيا منذ ديسمبر ١٩٩٤، عندما دعت احدى العرائض الامير الى اعادة البرلمان المعلق منذ العام ١٩٧٥ واحترام دستور ١٩٧٣. واعتقل الشيخ الجمري لتبنيه العريضة. وقد قتل سبعة اشخاص على الاقل، وجرح عدد كبير اخر واعتقل عدة آلاف فيما استعملت قوات الامن الذخيرة الحية والغازات المسيلة للدموع والرصاص المطاطي لقمع تظاهرات سلمية عديدة. وقد نشطت المرأة في الحركة المطالبة بالديمقراطية واستهدفت من قبل قوات الامن بالاعتداء والاهانة في المعتقلات. وفي ٢٦ يونية ١٩٩٥، قدم رئيس الوزراء، الشيخ خليفة، اخو الامير استقالة حكومة، وما يزال الشيخ الجمري معتقلا.

انتفاضة الكرامة

سئمنا الذل والقهرا
وجرعنا الأسى مرّا
فصحنا.. بعد أن ضاقت
بنا الأطواق
وعضّ الحبلُ في الأعناق
وغاصت لعنةُ السكين في الجرح
صرخنا.. بعد أن ضاقت
علينا الأرضُ والآفاق
وتاهت شهوةُ السفّاح للسفح
وطاش الشرّ واشتاطت
أيادي الحقد والذبح
تسومُ هوانها الحرّا
تسومُ الحرة الغيرى
ولا من يشجب الشرا

وقاسينا
نزيف الجرح
كأن الجرح لن يبرا
وغاب النصل. غاب النصلُ للأحشاء
يعيث العسف والجورا
وأوذينا
وضاق الصبر
دهورا نجرع الصبرا
ولا من يشجب الشرا

ونوهنا
بما في الحب من حسن
وما في القمع من ضعف
ومن جبن
وما في العدل من نجح
وبالغنا
بحسن القول والنصح
فقوبلنا
بضيق النظرة الاخرى
وضيق الذرع بالنصح

وفوجئنا
بريح الكره. كالقيح
توالت تخنق الزهرا
وتبقي ارضنا قفرا

وجفّ الضرع
وغاب العقلُ بعد الشرع
وعم البؤس واستشرى
وعم القمع
وكادت وحشة الديجور
تقضي روعة الصبح
وتمحو الحسن والخيرا
ولا من يشجب الشرا

وفي «الابواق» و «الأوراق»
وفي «الاسواق» بين الخسر والربح
رأينا حقنا هدرا
فصحنا، بعد ان شط الردى المعتوه
وقلنا: «نحسم الأمرا،
ونجذب حقنا قسرا»

أين حياة القمر؟

حياة السيد ناصر القمر فتاة في السابعة عشرة من العمر، اختطفها جلاوزة هندرسون في العشرين من مايو ١٩٩٥ ولم يسمع عنها اي خبر منذ ذلك الحين. جاءت مفرزة من رجال الآمن وهم مدججون بالسلاح والعتاد وقصدوا مجلسا للفاتحة كان يقام على روح المرحوم عبد الله بن العزيز العصفور في منطقة الدراز. احاطوا بالمكان وروعوا الاطفال والرجال والنساء وطلبوا من الحاضرين اخراج الفتاة من داخل المنزل والا اقتحموه بالقوة. وبعد لحظات تقدمت حياة اليهم شامخة بهامتها متوكلة على الله، فلقد هيأت نفسها للبلاء منذ ان قررت الوقوف مع شعبها المظلوم في محنته، طافت بين جموع النساء اللواتي كن يصرخن ويعولن ويحاولن منعها من تسليم نفسها الى الظالمين. «ارجعي يا حياة فهؤلاء قتلة سفاحون» ألقت نظرة اخيرة على القلوب التي كانت تخفق شفقة عليها، وطمأنت الجميع قائلة: «لقد عشقت شعبي وأحببت اهلي، وانا مستعدة لدفع ثمن ذلك العشق والحب».

وماهي الا لحظات حتى كانت حياة بأيدي الجلادين المدججين بالسلاح والعتاد الذين غادروا المنطقة في شاحناتهم ووجوههم العابسة تتكلم بالحقد على هذا الشعب. اما حياة فكانت تلوح للجموع مبتسمة وكأنها ملكة يحوطها الحراس. فتاة في ريعان شبابها حملت القضية في قلبها، ووقفت مع اخوتها في ساحات المواجهة شهورا طويلة، حتى ضربت مثلا للصمود والجهاد، والمثابرة والدفاع عن المظلومين، لم تشغلها الدنيا ولا النزوات او اغراءات الشباب في عمرها عن الارتباط بقضية الشعب. لم يعرفها احد لانها كانت عفيفة طاهرة، ولم تعرف الا بعد اختفائها عن الانظار. ما مصير هذه الفتاة،وكيف تقضي ايامها ولياليها في اقبية آل خليفة؟ لقد سمعنا عن معاملة عادل فليفل للمعتقلات بما يندي له الجبين ويضج منه الشرف، فكيف حال حياة القمر؟ لم يسمع شيء عنها منذ يوم اعتقالها، وكل ما عرف عنها انها شوهدت في سجن الاحداث بمدينة عيسى في الاسبوع الاول لاعتقالها وهي محاطة بالجلاوزة الذين كانوا يمارسون ابشع اصناف التعذيب بحقها. وما تزال قضية اختفائها لغزا من الغاز الارهاب الخليفي

ساعات في غرفة الموت

كانت الاوامر قد صدرت قبل اعتقالك بأن تعذب حتى الموت لتكون عبرة لغيرك من الاولاد الذين يتحدون «هيبة » آل خليفة. فما يزال هؤلاء يعتقدون ان لهم هيبة بين الناس، ولم يعلموا انهم اسقطوها منذ ن اخذوا بنصائح هندرسون، سفاح كينيا وجلاد روديسيا، وقاتل شباب البحرين. وحين اجتمعت القيادة العامة لمباحث امن الدولة لتقرر ما يفعل بك بعد ان ذكر الجلادون لها صمودك وثباتك ورفضك التوقيع على «اعترافات» كتبها عادل فليفل واقرها الانجليزي واغتبط بها رئيس الوزراء، كنت الحاضر الغائب في ذلك الاجتماع. احتد النقاش بين القتلة فمنهم من قال: نعذبه حتى الموت، وقال آخر، نحكم عليه بالاعدام كما فعلنا بعيسى احمد قمبر، واعترض آخر: لكنه حدث السن وسيثور الناس عندما نفعل ذلك. وقال آخرون: نتركه في السجن بدون محاكمة كما نفعل بالآلاف، واضاف رابع: نبعده عن البلاد كما فعلنا بغيره. وبعد الاخذ والرد اتفق الجلاوزة ان يتركوا امره الى عادل فليفل، المعروف بولعه بتمزيق الاجساد، ليتعامل معه بشكل يجعله عبرة للآخرين الذين هم في عمره. ووافق رئيس الوزراء ووزير الداخلية علي ذلك، واستدار هندرسون اليهم مبتسما ونظارته السوداء تعكس صور الآخرين وقال: اذا كان ولد في الخامسة عشرة من عمره قد اخذ من وقتنا كل هذا فكيف بكبيرهم الذي يرزح في السجن؟

في غرفة الموت برزت بطولاتك فازدادوا خوفا وارتعشوا ذعرا. لماذا لا يتكلم هذا الحدث؟ لماذا لا يعترف انه مدفوع من الخارج وانه عضو في تنظيم ارهابي خطير؟ يتلفت عادل فليفل يمنة ويسرة وقد انتفخت اوداجه! تكلم والا فهذا. واشار الى آلة كهربائية رهيبة المنظر. يبتسم سعيد مطمئن البال، ثابت الجنان، ويتجاهل ذلك الجلاد الفظ ولسان حاله يقول: افعلوا ماشئتم فالشهداء صامدون، والشعب اقوى من كبريائكم، يصرخ فليفل ثانية: من أنت أيها «الحلايلي» حتى تتحدى النظام؟ لماذا تخرج كل ليلة في المظاهرات؟ لماذا تتشبثون بهذه المطالب؟ الا تعلمون ان لدينا من اجهزة القمع ما يكفي للقضاء على شعب البحرين عدة مرات؟ سنمهلك ساعة تفكر في الامر ونأمل ان تخرج عن صمتك وتعترف. سعيد هذا يسرح في عالم آخر، لقد مرت عليه بضع ساعات ومباضع الجلادين تآكل من جسده الشريف، والدماء تسيل على جوانبه، ولكن نشوته بالنصر جعلته لا يشعر بالالم، وان كانت ابتسامته تختفي لحظات عندما يرى الدم ينزف من كل جارحة من جوارحه.

قضى سعيد ساعات التعذيب وعيناه شاخصتان الى السماء تارة، يتطلع الى الملأ الاعلى ويستعجل الرحيل الى ساحة الخلود، فهناك ينتظره اصدقاؤه، نضال وحميد وحسين وغيرهم. انه يتحدث اليهم بقلبه، يخبرهم بما جرى في البلاد بعد رحيلهم، يقص عليهم قصص الصمود والاستبسال، ويروي لهم قصة نقل الشيخ الجمري من سجن سافرة الى الحوض الجاف ويعيد لهم شريط المعاناة في البلاد، وكيف اعتقلوا النساء والاطفال وعذبوهم بشتى الوسائل، وفيما كان يتكلم اليهم بصعوبة لان جراحه تزداد عمقا ساعة بعد ساعة، كانوا يستحثونه على القدوم لانهم اعدوا له منزلا واسعا معهم وعلموا بقدومه من الملائكة. وحين ينقطع الاتصال مع احبته، تتفحص عينا سعيد جوانب غرفة الموت ليرى ادوات التعذيب معلقة على الحائط، ادوات الكي والثقب، منشارا محددا يقطر دما، آلات حادة متناثرة هنا وهناك باحجام مختلفة، سياط باطوال متباينة واشكال متعددة، جلاوزة كبار الاجسام تبدو عليهم الخبرة الطويلة في أكل لحوم البشر ومص دماء الابرياء. المشاهد كانت تعيد له التفكير في القوافل الكثيرة التي سبقته في تلك الغرفة. كم مجاهد مزقته هذه الآلات؟ لقد سمع قصة تعذيب جميل العلي الذي مزقوا جسده بالمباضع وبقي صامدا حتى نال الشهادة، فلا شك ان جميلا ينتظره هناك.

وما هي الا لحظات حتى ينهال عليه الجلادون مجددا.. تكلم وإلا.. قل لنا عمن يحثك على الخروج في المظاهرات؟ اخبرنا عن تنظيمكم، من معك في الخلية، كم مرة تجتمعون كل اسبوع، ماهي كلمات السرالتي تستعملونها، الولد لا يفقه من ذلك شيئا، ولكن ما يعرفه انه يشاطر شعبه المحنة ويمارس حقا طبيعيا عندما يشارك في مسيرة او تشييع. فمنذ ان قتل هاني عباس خميس في ١٧ ديسمبر الماضي، آلى على نفسه ان لا يسكت على ظلم آل خليفة مهما كلفه الامر. فاذا لم يملك ما يستطيع به ايذاءهم، فلديه لسان حباه الله به، وحنجرة قادرة على صنع الصوت، فليستعلمها ليعبر عما يجول في نفسه. مرة اخرى رفض التحدث مع هؤلاء الصعاليك، وشخص بعينيه مجددا الى السماء ليتصل بالخالدين من ابناء شعبه. ولكن فليفل الذي اغاظه امتهان الشاب له، وهو يعتقد انه كبير ومهم ومسؤول برتبة عالية، عاجله بالركل والضرب والشتم. من انت حتى تتجاهلني، فانا الذي اقرر ما أشاء، انا الذي استطيع ان اقرر مصيرك ومصير غيرك. أناس اكبر منك لم يستطيعوا تجاهل موقعي، فمن انت ايها الطفل حتى تواجهني بهذا الاستهزاء والتجاهل؟

لحظات رهيبة خيمت على غرفة الموت. فقد جاء الامراليهم من هندرسون: تصرفوا معه بالاسلوب المناسب، واعتبرالجلادون ذلك ضوءا اخضر لشرب دمه. فانهالوا عليه، هذا يضربه بيديه، وآخر يغمس فيه آلة حادة، وثالث يلسعه بالكهرباء، والرابع يرشف دمه، الشاب صابر محتسب يقترب شيئا فشيئا من احبته، ويطير الى السماء . وماهي الا دقائق محدودة حتى ضرب فليفل بيده على الطاولة وصرخ فيهم: كفى! وساد وجوم في الغرفة لان الشاب الذي بين ايديهم توقف عن الحركة.. انجاز كبير لهؤلاء القتلة.. صفق كل منهم للآخر وشربوا نخب الانتصار.. لقد حقق آل خليفة نقطة جديدة ضد الشعب وأعلن الحكم ان نتيجة المباراة الاخيرة اصبحت (١٤ ـ لا شيء) لصالح الحكومة هنيئا لأمير البلاد، ذلك «الاب الحاني» على ابناء شعبه. وانت يا سعيد لتهنأ في مثواك، ولتعلم ان قلوب البحرين قد شيعتك باعدادها الكبيرة الى ساحة خلودك، وانك اصبحت علما يتحدث الناس عنه في كل مكان. ويتجاذب اطراف الحديث حولك القاصي والداني، لانك هزمت كبرياء فليفل وهندرسون وخليفة. لك الخلود والمجد ولاعدائك السقوط والاندحار.

الى الشيخ الجمري في معتقله

جلجل بصرختك الحمراء يا بطل
دوّت كما الرعد في الآفاق ينتقل

واغضب ففي غضب الجمري صاعقة
ينثلّ من تحتها سجن ومعتقل

واصدع بها كلمات كلما انطلقت
ناغي الرجاء قلوب الشعب والأمل

يا هاتفا بحقوق الشعب كم هدرت
صيحاته فبدت في هديها السبل

لبتك كل فئات الشعب فانتفضت
«سوى العدالة والدستور لا بدل»

لباك كل شريف فاغتدى حمما
من الهتافات والصيّحات تتصل

بالروح لبتك احرار لهم عذبت
لقيا الشهادة والتذوا بما بذلوا

وزّج في السجن آلاف بلا سبب
الا التخبط والارهاب والخطل

زأرت كالليث فاحتارت سياستهم
ما يصنعون؟.. وقد اعيتهم الحيل

لقد رأوك كبير الهمّ مرتفعا
على الجراحات، ما جاروا وما فعلوا

لن ترضخ القمة الشماء مذ ضربت
جذورها وانحنت من حولها القلل

لم يسجنوك، وهل يحويك سجنهم
وأنت صوت بروح الشعب يعتمل؟

أنبيك أنّا على درب قد ابتسمت
له شموس بقرب الصبح تحتفل

ترتّل الفتح آيات تقررها
وترقب الفتح.. ان الفتح يكتمل

الذكرى العشرون للقرار الأميري - التتمة من ص ١

محاولاتها قمع شعبها وطموحاته. وقد فعلت ذلك مرارا وآخرها خلال الانتفاضة الاخيرة عندما بعثت بقواتها للمشاركة في القمع. وثانيهما رغبة السعودية في عدم السماح لقضية الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر من خلال محكمة العدل الدولية. وتصر قطر على استعادة جزر حوار باي وسيلة، وتقول انها مستعدة لقبول الوساطة السعودية اذا كانت سوف تؤدي الى ذلك، او انها ستقبل بقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي. مشكلة السعودية انها اذا سمحت للقضية بان تكون امام محكمة العدل، فان ذلك سوف يصبح سابقة خطيرة لانها سوف تشجع الدول التي لها خلافات حدودية معها على الاحتكام الى المحكمة الدولية. فللسعودية مشاكل حدودية مع كل الدول التي تشترك معها في الحدود مثل الاردن والعراق والكويت والبحرين وقطر والامارات وعمان واليمن. وبرغم ما يتردد عن التوصل الى اتفاقات مع بعض هذه الدول حول الحدود، فان المشكلة ما تلبث ان تظهر مجددا. وتصر السعودية باستمرار على فرض ما تريده من حلول مستفيدة من الامكانات المالية التي تمتلكها والتي تؤهلها لاجبار الآخرين على القبول بما تريده. ومن هنا يبدو ان حكومة البحرين خضعت للضغط السعودي بالتنازل عن جزر حوار خارج اطار المحكمة، خصوصا وانها فشلت في طرح قضيتها امام المحكمة في العامين الماضيين بشكل مقنع، وبادرت في التعديل الوزاري الاخير الى الغاء وزارة الدولة للشؤون القانونية ومعها وزيرها الدكتور حسين البحارنة، المكلف ملف الازمة الحدودية مع قطر ووكيل دولة البحرين امام المحكمة الدولية.

وعلى الجانب الآخر، فان كلا من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا تدعمان حكومة البحرين في موقفها الرافض لاعادة العمل بالدستور. فترى واشنطن التي تتمتع بتسهيلات عسكرية واسعة في البحرين بان من الضروري عدم ازعاج آل خليفة بشجب سياساتهم القمعية، وخلال الانتفاضة التي انتهكت فيها حقوق الانسان بشكل

والعنف والارهاب، هذا بالرغم من ان الاعلام الامريكي نشر عددا من التقارير المهمة في شهر يونية الماضي اعتبرت ايجابية تجاه الحركة الشعبية لاعادة الدستور. بل ان الحكومة الامريكية قررت الشهر الماضي منح حكومة البحرين بعض الاسلحة الفائضة عن حاجتها تقديرا لها لمواقفها الايجابية تجاه السياسات الامريكية. وترفض بريطانيا، هي الاخرى، شجب سياسات آل خليفة او سحب ايان هندرسون الذي عينته الادارة البريطانية عندما كانت البحرين تحت حمايتها في الستينات. هذا برغم التعاطف الاعلامي الذي حظيت به المعارضة البحرينية ومطالبها منذ بداية الاحداث في ديسمبر الماضي.

هذه العوامل مجتمعة تفسر اصرار حكومة البحرين على استمرار تغييب العمل الدستوري على مدى عشرين عاما. ولكن هناك اجماعا داخل البحرين وخارجها على ان الانتفاضة هذه المرة تختلف عن الانتفاضات الاخرى التي سبقتها وانها ليست من النوع الذي ينتهي بسهولة. وحيث ان آل خليفة استعملوا العنف هذه المرة فان هناك خشية من ان تتحول البحرين الى مسرح للعنف والعنف المضاد. وتسعى المعارضة لمنع ردود الفعل الشعبية العنيفة تجاه العنف الرسمي والارهاب الخليفي، ولكن استمرار سياسة القمع الحكومية تترك المجال مفتوحا لكل المفاجآت. الامر المؤكد ان عشرين عاما من تغييب الدستور والقمع المنظم لم تمنع المطالبة بعودة الحياة الدستورية والممارسة البرلمانية. كما ان التصميم الشعبي هذه المرة تجاوز كل التوقعات وان ثمانية شهور من القمع والعنف والارهاب فشلت في التاثير على الموقف الشعبي المتماسك والمصمم على الاستمرار في المطالب بالحقوق المشروعة. ان شعب البحرين يناشد الاعلام مجددا في الذكرى العشرين للقرار الاميري المشؤوم بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس الوطني الوقوف معه في محنته والضغط على آل خليفة لوقف القمع الدموي وانه ينتظر مواقف انسانية شريفة يسجلها التاريخ ويذكرها الشعب على مر الزمن. ويؤكد للعالم ان المطالبة بعودة الدستور والمجلس الوطني خيار لا بديل عنه، وان آل خليفة مدعوون مجددا الى احترام الدستور الذي يمثل ارادة الشعب، والا فانهم وحدهم يتحملون مسؤولية تردي الاوضاع وتصاعد العنف في